منظمة العفو الدولية

الرقم المرجعي: TG MDE 25/2015.001
رقم الوثيقة: MDE 25/1215/2015

صاحب السمو نائب رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مكتب رئيس الوزراء
ص.ب. 212000، دبي
الإمارات العربية المتحدة

منظمة العفو الدولية الأمانة الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street,
London WC1X 0DW, United Kingdom
هاتف: 5500 7413 20(0)44+ فاكس: 1157 7956 20(0)44+
البريد الإلكتروني: amnestyis@amnesty.org
الموقع الإلكتروني: www.amnesty.org

19 مارس/ آذار 2015

خطاب مفتوح إلى سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم من منظمة العفو الدولية ومعهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية

صاحب السمو

نجزي لسموكم أطيب التحيات ونكتب إليكم للتعبير عن عميق قلقنا حيال استمرار حبس المحامي المتخصص في حقوق الإنسان، الدكتور محمد الركن، في الإمارات العربية المتحدة.

إننا على يقين يا صاحب السمو أنكم تعلمون بأن الدكتور محمد الركن (52 عاماً) هو أحد أبناء دبي ومن أبرز أساتذة الجامعات والمحامين المتخصصين في حقوق الإنسان، ويحظى باحترام كبير بين المحامين المتخصصين بحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والدكتور الركن عضو سابق في رابطة المحامين الدولية وسبق له وأن شغل منصب رئيس جمعية فقهاء القانون في الإمارات العربية المتحدة، وعمل استاذاً في القانون الدستوري بجامعة الإمارات قبل أن يُمنع من التدريس، كما سبق له تأليف العديد من الكتب والمقالات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية في مواضيع حقوق الإنسان والقضايا القانونية. ولطالما ظل الدكتور الركن شخصية تحظى باحترامها ومكانتها في الإمارات العربية المتحدة في المجالين القانوني والأكاديمي على مدار عقدين من الزمان، وسبق له وأن عمل مستشاراً لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في عدد من المناسبات.

وفي ضوء عزمه وإصراره على تعزيز سيادة القانون ونشر حقوق الإنسان، دأب الدكتور محمد الركن على العمل دون كلل وبتكلفة باهظة تحملها شخصياً في سبيل حماية حقوق الآخرين ونشرها في الإمارات العربية المتحدة.

ولا زال الدكتور الركن حبيس السجن منذ 17 يوليو/ تموز 2012، ويمضي حالياً حكماً بالسجن 10 سنوات في أبي ظبي عقب إدانته في يوليو/ تموز 2013 ضمن محاكمة جماعية كانت على قدرٍ عظيم من الجور رفقة 94 شخصاً آخرين بتهمة "تأسيس جمعية تخطط للإطاحة بالحكومة" – وهي تهمة حرص الدكتور الركن على إنكارها في المحكمة.

ويُذكر أن المحاكمة الجماعية التي اشتُهرت باسم "UAE 94" قد شابها الكثير من العيوب، واتسمت بكونها جائرة واستجلبت إدانة واسعة من هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. ولقد توصل فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن اعتقال الدكتور محمد الركن واحتجازه رفقة غيره من السجناء قد جاءا على خلفية ممارسة حقهم في الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتشكيل الجمعيات، وهي حقوق وحريات يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وناشد الفريق العامل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الإفراج عن هؤلاء السجناء وأن توفر لهم اشكال التعويض وجبر

الضرر الملائمة.

وتعتبر منظمة العفو الدولية ومعهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية الدكتور محمد الركن سجين رأي كونه لا زال محتجزاً لا لشيء سوى لممارسته سلمياً لحقوقه المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات بما في ذلك من خلال عمله كمحامٍ متخصصٍ في حقوق الإنسان يدافع عن حقوق الإنسان وحريات الآخرين الأساسية ويعمل على نشرها.

ونلفت إلى انتباه سموكم مسؤولية حكومة بلادكم عن حماية حقوق الدكتور محمد الركن وغيره من المحامين في الإمارات العربية المتحدة أثناء القيام بواجبهم المهني، ناهيك عن مسؤوليتها في حماية حقوقهم المتعلقة بحرية التعبير عن الرأي والمعتقد وتشكيل الجمعيات والتجمع السلمي.

ومعروفٌ أن المحامين يؤدون دوراً جدُّ هام في عملية إدارة العدالة وصون حقوق الإنسان. وتنص مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بدور المحامين على وجوب توفير الحكومات ما يكفل لهم أداء مهامهم المهنية دون ترهيب أو عرقلة أو مضايقة أو تدخل غير مبرر. ويجب عدم تعريضهم للاضطهاد أو التلويح به وعدم إيقاع غير ذلك من العقوبات بحقهم جراء ما يقومون به من أفعال تكون متسقة وواجبات مهنتهم ومعاييرها وأخلاقياتها المعترف بها رسمياً. وعلى الدول واجب توفير ضمانات تكفل للمحامين عدم تعرض أمنهم الشخصي للخطر جراء قيامهم بأداء وظائفهم.

كما تنص المبادئ الأساسية آنفة الذكر على أن للمحامين "الحق في المشاركة في المناقشات العامة المتعلقة بالقانون وإقامة العدل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والانضمام إلى المنظمات المحلية أو الوطنية أو الدولية أو تشكيلها وحضور اجتماعاتها بدون أن يتعرضوا لقيود مهنية بسبب عملهم المشروع أو عضويتهم في منظمة مشروعة".

وفي هذا السياق، نهيب بسموكم أن تستخدموا نفوذكم بما يكفل الإفراج فوراً ودون شروط عن الدكتور محمد الركن ومعاودة منحه رخصة مزاولة مهنة المحاماة بحيث يتسنى له استئناف عمله كمحامٍ والسماح له بالاستمرار في تدريس مادة القانون.

ونظراً للظلم الذي تعرض له الدكتور الركن وسجنه بغير وجه حق منذ العام 2012، فسوف نغدو شاكرين لسموكم لو تعاملتم مع هذه المسألة من باب الأولوية القصوى. ونتطلع قدماً إلى تلقّي رد سموكم في أقرب فرصة تجدونها مناسبة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سليل شيتي
الأمين العام
منظمة العفو الدولية

البارونة هيلينا كينيدي، مستشار ملكي
الرئيس المشارك
معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية

السفير هانز كوريل
الرئيس المشارك
معهد حقوق الإنسان التابع لرابطة المحامين الدولية